

وحيثما عالج فنون البيان والبديع لم يخرج عن نظريته ، وظلت الاستعارة والتمثيل والكناية مرتبطة بها سواء في تقريره القواعد والاصول أم في تحليله الآيات الكريمة والآيات البديعة ، وقد قال مؤكداً هذه الغاية : « لان هذه المعاني التي هي الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم وعنهما يحدث وبها يكون ، لانه لا يتصور ان يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو » .^(١) ومعنى ذلك ان هذه الفنون ليست زخرفة وانما يقتضيها النظم فيخرج الكلام بديعاً عليه رونق وبهاء وبذلك لم يفصل بين التعبير العادي والتعبير المزخرف وأتى له ان يفعل ذلك وفنون البيان ترتبط بالنظم وعنه تحدث . وهذا ما لا نراه في كتب البلاغة التي اعتنت بالقواعد ومعالجة القضايا النقدية معالجة لا تقوم على أساس علمي رصين وذوق أدبي رفيع ، ولا ترتبط بنظرية واضحة الاهداف والمعلم . ولا تخرج فنون البديع كالجنان والطباق والسجع عن هذه القاعدة التي سار عليها عبد القاهر واتخذها مقياساً لكل ما أصدر من آراء واحكام .

وكانت مشكلة السرقات من القضايا التي شغلت النقاد ، ولا يكاد شاعر يسلم من تهمة السطو والسرقة ، وقد نظر عبد القاهر إلى هذه المسألة نظرة تختلف عن الآخرين وربطها بنظرية النظم ولم يحكم على السرقة بالمعاني العامة او بالالفاظ وانما بترتيب الكلام واخراجه في صورة جديدة ، ولذلك لم يفصل القول في السرقة ، لان الكثير من المعاني شائعة معروفة وليست العمدة في المعاني والالفاظ وانما في صياغتها واظهارها بصورة جديدة .

ولو أخذ النقاد والبلاغيون بهذا الرأي لوقفوا في كتبهم عند حدود معلومة ، ولقللوا من اتهاماتهم للشعراء والنعي عليهم .

هذه أهم القضايا البلاغية والنقدية التي عالجها عبد القاهر في كتابيه ، وكان

(١) دلائل الاعجاز ص ٣٠٠ .